

ABSTRAK

Perlaksanaan hukum gadaian (*al-rahn*) menurut mazhab Maliki dianggap sebagai salah satu sarana yang dapat memainkan peranan yang berkesan dalam memperbaiki keadaan ekonomi yang semakin merosot di Niger. Meskipun demikian, mazhab ini tidak diterapkan sepenuhnya dalam kehidupan sehari-hari terutamanya mengenai pelaksanaan skim gadaian di negera itu yang kebanyakannya penduduknya memeluk agama Islam. Justeru, kajian ini bertujuan untuk: Membincangkan hukum hakam gadaian dalam mazhab Maliki mengikut undang-undang gadaian yang dilaksanakan sekarang di Niger, menerangkan sejauh mana pelaksanaan Undang-undang Syariah Islam menurut mazhab Maliki yang dianuti di sana dan mengkaji penyelesaian serta kaedah-kaedah yang harus diikuti untuk menyelesaikan beberapa masalah undang-undang yang bertentangan dengan syarak supaya berjalan dengan baik dan benar. Untuk merealisasikan matlamat kajian ini, pengkaji telah menggunakan metode induksi, analisis, perbandingan, soal selidik dan perbandingan beberapa perkara yang berkaitan dengan topik kajian. Setelah menjalankan penelitian terhadap hukum-hakam gadaian dari pelbagai aspek dan memaparkan isu-isu baru mengenai hukum hakam gadaian mengikut mazhab tersebut, pengkaji telah mendapat beberapa hasil kajian, di antaranya: Skim gadaian diharuskan dalam beberapa transaksi ekonomi di Niger dan tidak diharuskan dalam beberapa transaksi ekonomi yang lain. Kajian menekankan bahawa sektor ekonomi dalam hal skim gadaian boleh memainkan peranan penting dalam membangun dan mengembangkan pendapatan negara. Hasil kajian yang diperolehi juga menunjukkan bahawa pelaksanaan skim gadaian harta pada masa yang akan datang adalah kaedah alternatif terbaik dan bersesuaian dengan syarak, terutamanya dalam usaha mengimport bahan-bahan makanan di Niger demi menghadapi krisis makanan yang dialami oleh negara tersebut. Didapati juga bahawa mazhab Maliki mempunyai pendekatan yang terbaik untuk menghadapi dan mencegah berulangnya krisis kewangan yang mungkin muncul dari keharusan menggadai barang dalam dua pinjaman yang berbeza atau lebih pada satu masa.

ABSTRACT

Although the application of Rahn (Collateralized Borrowing) Rulings based on the Maliki School of Law is considered to be from the Islamic means that can contribute effectively to improve the economically deteriorating conditions in Niger, this school of law is far from the practical life in the Collateralized Borrowing transactions in that country whose people adopt Islam. Thus, this study aims at discussing the Rahn (Collateralized Borrowing) Rulings in the Maliki School of Law in view of the Consolidated Insurance Law that is implemented in Niger, indicating the degree of compatibility between this law and the Islamic Shariah represented by the Maliki School of Law, and presenting the solutions and methods that should be taken to make the legal issues which disagree with Shariah on the right track. The researcher adopted the inductive, analytical and comparative methodology in order to induce, analyze and compare the details of this topic. After concerned study of the rulings of Collateralized Borrowing in all their various aspects and verifying the rulings which are new to the Maliki School of Law, the study finds that collateralized borrowing is permissible in some economical segments in Niger and impermissible in the other segments. The research shed light on the economical segments that may play a significant role in activating and developing productivity in the country. The results of the study state that applying the future property collateralized borrowing is the best Islamic substitute for the policies of importing the nutritional materials in Niger so that the government can face the food crisis. The research concluded that the Maliki School of Law contains the best solution to solve the recurrent monetary crises emanating from the permissibility of the mortgaged object relating to two or more rights at one time.

الملخص

ورغم أنَّ تطبيق أحكام الرهن على ضوء المذهب المالكي، تُعبَر من الوسائل الشرعية التي يمكن أنْ تسهم بدورٍ فعَالٍ في تحسين الأوضاع الإقتصادية المتدهورة بالنيجر، إلاَّ أنَّ المذهب يعيش عِيشةً منعزلةً عن الحياة العملية في المعاملات الراهنية في تلك الدولة، التي تَدِين أغلبية سكانها بالإسلام الحنيف. ومن ثُمَّ جاءت هذه الدراسة لهدف: مناقشة أحكام الرهن في المذهب المالكي على ضوء قانون التأمينات الموحدة المطبق حالياً بالنيجر، مبيِّناً مدى تطابق ذلك القانون للشريعة الإسلامية المتمثلة في المذهب المالكي المعتمق به هنالك، ومستعرضاً الحلول والطرق التي ينبغي إتباعها لوضع المسائل القانونية التي تختلف الشعع في مسارها الصحيحة. وقد انتهج الباحث في سبيل تحقيق أهداف الدراسة منهج: الإستقراء، والتحليل، والمقارنة، لاستقصاء، وتحليل، ومقارنة الجزئيات المتعلقة بموضوع البحث. وبعد دراسة متعنيةٍ لأحكام الرهن من شتى جوانبها، وتخرج نوازل أحكام الرهان المستجدة على المذهب المذكور. توصلت الدراسة إلى ما يُفيد فحواها: بجواز الرهن في بعض شرائح الإقتصادية الموجودة في النيجر، وعدم جوازه في الشرائح الأخرى، وسلط البحث الأضواء الكاشفة على القطاعات الإقتصادية التي يمكن أنْ يلعب الرهن دوراً هاماً في تنشيط وتنمية إنتاجها داخل الدولة، حيث اندرجت نتائج الدراسة على ما يُسْتَبِط منه، بأنَّ تطبيق قواعد رهن المال المستقبل، خير بدِيلٍ شرعيٍّ لسياسات استيراد المواد الغذائية المتبعة في النيجر، في مواجهة الأزمات الغذائية التي يُعاني منها الدولة في تاريخها. كما انتهى البحث في هذا الإطار إلى القول، بأنَّ المذهب المالكي ينطوي على أَمْنَ مَسِّدٍ، للمحاجة والمحيلولة من تكرار الأزمات المالية التي قد تنجم عن جواز رهن العين المرهونة بمحقين مختلفين أو أكثر في آن واحد.

الإهداء

- إلى والديَّ الكريمين.... رب ارحمهما كما ربياني صغيرا.

- إلى جدتي / عائشة بنت أبي بكر التي أنفقت الشمرين وال غالى من مالها في سبيل تعليمي، طيب الله ثراها وجعل الفردوس الأعلى متقلبها ومسكها.

- إلى أستاذِي وشيخِي الجليل العلامة الشيخ / أحمد أبو بكر، صاحب الفضل الأول بعد الله تعالى، في نشأتي وتكويني العلمي والروحي، سائلاً الله تعالى أنْ يمتعه بالصحة والعافية وأن يجعله من أولئك الذين لهم الحسنة وزيادة، إنه على ذلك قادر، وبالإجابة جدير... .

- إلى كل هؤلاء أهدي.....

كلمة الشكر والتقدير

الشكر العميم والعرفان بالجميل للجامعة ملايا التي فتحت أبوابها لطلاب العلم من شتى بقاع الأرض، ومهدت لهم سبل التحصيل في مختلف المجالات، رغبة في الرقي بهم والنهضة بأمتهم، فجزى الله القائمين عليها خير الجزاء.

وأخص بالشكر والتقدير، ملجمي وشيخي فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد هدایت بوانج ذالكم العالم الذي أفضى علىٰ من بحور علمه، والذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وأعطاني من عطفه، وكرمه، وبره ما أقال عثري وسد خطواتي. وهو أستاذ بحقٍ في سرعة الإدراك والفهم السليم، يقابل طلابه بالتبسم والوجه الطليق، وقد تعلم منه الخلق والأدب، فالله تعالى أسأل أن يجعل علمه في ميزان حسناته، وأن يستره في الدنيا والآخرة، إنه ولِ ذلك القادر عليه.

وإلى فضيلة الأستاذ الممتحن الداخلي الدكتور عبد الله محمد علي صالح المخلوفي الذي لم يدخل علىٰ بنصائحه العلمية والمنهجية أثناء إعداد خطة البحث وأطوار نموئه، ثم شغل وقته لتفرغ في قراءة رسالتي وإعطاء الملاحظات القيمة التي أفادت البحث كثيراً، وإلى فضيلة الممتحن الخارجي الأستاذ المشارك الدكتور سفيان بن أحمد أمين الذي أبدى ملاحظاته وتوجهاته العلمية الدقيقة التي أثرت البحث، فلهمما مني جزيل الشكر والتقدير.

والشكر العميم موصول للعميد الأكاديمية الدراسات الإسلامية داتو أستاذ الدكتور ذوالكفل محمد يوسف، ورئيسة قسم الشريعة والقانون الدكتورة زبيدة إسماعيل، وجميع الأساتذة في الكلية والقسم، خصوصاً أولئك الذين لهم بصمات واضحة في الرسالة، و لا أنسى في هذا الإطار أن أوجه شكري وتقديري الخالص لكل من ساعدني بخطوة، أو كلمة، أو درهماً في إخراج هذا العمل الجليل إلى حيز الوجود، فهم كثيرون جداً و كلهم أهل لذكر باسم، ولكن المقام لا يتسع لذلك، فالله يجزيهم حزاء منْ تصدق بصدقها فأحفاها حتى لا يعلم شماليه ما أنفقت يمينه. وأُخَصِّ - زوجتي الأولى زهرة فؤادي الحبيبة إلى السيدة/ سلامه مختارآدم حميد - بكامل الشكر والتقدير، فقد كتبتُ هذا البحث بمداد أرق حبينها، وتحملت متابعه ومشاقات جمة مما لا أنسى، فجزاها الله الجزاء الأوفى.

الفهرس

الصفحة

الموضوع

أ

الملخص باللغة الماليزية

ب

الملخص باللغة الانجليزية

ج

الملخص باللغة العربية

د

الإهداء

هـ

كلمة الشكر والتقدير

و

الفهرس

١

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام

٢

المقدمة

٤

إشكالية البحث

٥

أسئلة البحث

٦

أهداف البحث

٦

أهمية البحث

٧

حدود البحث

٨

منهجية البحث

١٤

خطة البحث وهيكله العام

١٨

الفصل الثاني: بيان حالة الإقتصادية والدينية في النيجر ومفهوم الرهن في المذهب المالكي.

١٨

المبحث الأول بيان الحالة الإقتصادية والدينية في النيجر.

١٨

المطلب الأول: مقومات إقتصاد النيجر.

٢٩

المطلب الثاني: بيان الحالة الدينية في النيجر.

٣٢

المبحث الثاني: مفهوم الرهن في المذهب المالكي.

٣٢

المطلب الأول: تعريف عقد الرهن عند المالكية.

٣٧

المطلب الثاني: مشروعية التعامل بالرهن وحكمه في المذهب المالكي.

٤٠

الخلاصة المستخلصة من الفصل الثاني.

٤٣

الفصل الثالث: إنشاء عقد الرهن، وآثاره، وانقضاؤه، في المذهب المالكي.

٤٣

المبحث الأول: إنشاء عقد الرهن عند المالكية.

٤٣

المطلب الأول: أحكام أركان عقد الرهن في المذهب المالكي.

٥٦

المطلب الثاني: أحكام شروط عقد الرهن في المذهب المالكي.

٦١

المبحث الثاني: آثار الرهن في المذهب المالكي.

٦١

المطلب الأول: آثار الرهن فيما بين المتعاقددين عند المالكية.

المطلب الثاني: آثار الرهن بالنسبة للغير في المذهب المالكي. ٧٦

المبحث الثالث: أحكام انقضاء عقد الرهن في المذهب المالكي. ٨١

المطلب الأول: انقضاء الرهن بصفة تبعية عند المالكية. ٨١

المطلب الثاني: انقضاء الرهن بصفة أصلية عند المالكية. ٨٣

الخلاصة المستخلصة من الفصل الثالث. ٨٩

الفصل الرابع: أحكام الرهن في القانون. ٩١

المبحث الأول: التعريف بمنظمة تنسيق قانون الأعمال في إفريقيا (اوهادا). ٩١

المطلب الأول: نشأة منظمة (اوهادا) وأهدافها وهياكلها. ٩١

المبحث الثاني: أحكام إنشاء عقد الرهن، وآثاره، وانقضاءه، في القانون. ٩٣

المطلب الأول: أحكام إنشاء عقد الرهن في القانون. ٩٣

المطلب الثاني: أحكام آثار عقد الرهن في القانون. ٩٨

المطلب الثالث: أحكام انقضاء عقد الرهن في القانون. ١٠٥

الفصل الخامس: أوجه الإتفاق والإختلاف بين المذهب المالكي والقانون في أحكام الرهن. ١٠٨

المبحث الأول: أوجه الإتفاق والإختلاف بين المالكية والقانون في أحكام الرهن ١٠٨

المطلب الأول: مواطن الإتفاق بين المالكية والقانون في أحكام الرهن. ١٠٨

١١٤ المطلب الثاني: مواطن الإختلاف بين المالكية والقانون في أحكام الرهن.

١٢٣ الخلاصة المستخلصة من الفصل الخامس.

١٢٧ الفصل السادس: النوازل، ونتائج البحث ومقتراحته.

١٢٧ المبحث الأول: النوازل، ونتائج البحث ومقتراحته.

١٢٧ المطلب الأول: نوازل الرهان وتخريجها على المذهب المالكي.

١٤١ الخاتمة: نتائج البحث ومقتراحته.